المساهمون في ورقة العمل خلال أحد لقاءاتهم الدورية بمركز ريكونسنس

المركز سيقوم بنشرها خلال فبراير المقبل

«ريكونسنس»: إصدار سلسلة بحثية متخصصة بملف الحوكمة

يوسف الغصين

د.داود سلمان بن عيسى

أحمد البدر

ناصر بورسلي

أعلن مركز ريكونسنس للبحوث والدراسات أنه بصدد إصدار سلسلة ورقات بحثية خاصة تتناول ملف الحوكمة في الكويت لما لها من أهمية، بعد أن أصبحت الحوكمة أحد الأركان الرئيسية التي تقوم عليها نظم الإدارة الرشيدة والمتطورة والفاعلة في مؤسسات القطاعين الحكومي والخاص، والتي تهدف إلى دعم تطبيق مبادئ سيادة القانون والعدالة، وكذلك تعزيز أطر الرقابة والمساءلة والمحاسبة لتحقيق جودة الأداء وحسن استغلال موارد الدولة المادية والطبيعية والبشرية، وذلك على النحو الذي يكفل حماية حقوق مختلف أصحاب المصالح.

وحول هذا الموضوع، قال نائب الرئيس التنفيذي للمركز يوسف الغصين: «سيقوم المركز ببدء نشر هذه السلسلة البحثية المتخصصة خلال فبراير المقبل، وسوف تتناول عدة مواضيع رئيسية تختص بواقع تطبيق الحوكمة في القطاعين العام والخاص في الكويت مقارنة بما ورد في القوانين والاتفاقيات والتعليمات الدولية». كما سيتم التركيز في هذه السلسلة البحثية على نقطتين أساسيتين وهما:

أولا: دور الحكومة في تقنين الحوكمة.

ثانيا: تطبيقات الحوكمة في كل من بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال الكويتية.

وأضاف الغصين: «يهدف المركز بصفته منصة حوار من خلال هذه السلسلة البحثية وبالتعاون مع خبراء مختصين في الحوكمة إلى تسليط الضوء على مفهوم الحوكمة والآثار الإيجابية والسلبية الناجمة عن تطبيقها، بغرض رفع مستوى الوعي المجتمعي بشكل عام وإفادة صناع القرار بشكل خاص حول أهمية هذا العنصر في ضبط أعمال المؤسسات وحماية أركان الدولة بما يتناسب مع المستجدات الراهنة في مختلف النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، للوصول إلى أفضل الممارسات الخاصة بتطبيق مبادئ الحوكمة المتفق عليها».

وسيسهم في إعداد سلسلة الأوراق البحثية كل من:

ـ أستاذ الفقه المقارن والمالية الإسلامية بكلية القانون الكويتية العالمية، ومدير عام مركز طيبة للاستشارات الشرعية د.داود سلمان بن عيسى.

ـ المتخصص في الامتثال التنظيمي والحوكمة ومكافحة عمليات غسيل الأموال وتمويل الإرهاب وإدارة المخاطر أحمد البدر.

ـ الحاصل على الشهادة المهنية في الالتزام الرقابي (جامعة مانشستر) وماجستير إدارة الأعمال، والمتخصص في مجال الرقابة على البنوك و شركات الاستثمار ناصر صلاح بورسلي.

«النقد» نظَّم حلقة حول «آثار كورونا وصدمة السلع الأولية»

نظم مركز صندوق النقد الدولي للاقتصاد والتمويل في الشرق الأوسط (CEF)، ومعهد التدريب لصالح أفريقيا (ATI) حلقة نقاشية بعنوان «آثار جائحة كوفيد-19 وصدمة أسعار السلع الأولية: سبل المضي قدما في منطقتي أفريقيا والشرق الأوسط».

وقال المركز في بيان صحافي، إن الحلقة النقاشية أديرت عبر الإنترنت من خلال المستشار الاقتصادي لدى الديوان الأميري د.يوسف الإبراهيم، واستهل نائب رئيس بنك التنمية الأفريقي د.رباح أرزقي، الحوار بتقديم عرض حول التحديات التي تواجه المنطقتين وسبل المضي قدما في هذا السياق.

وأعقب ذلك الاستماع لمداخلات مجموعة من الخبراء البارزين شملت كلا من نائب مدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى في صندوق النقد الدولي د.أثاناسيوس أرفانيتيس، والمدير التنفيذي لمنتدى البحوث الاقتصادية د.إبراهيم البدوي، ورئيس قسم في إدارة الشؤون المالية العامة في صندوق النقد الدولي د.نيكولاي غيورغييف، ومحافظ البنك المركزي الأنغولي د.جوزيه دوليما ماسانو، وأمين عام المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية الكويتي د.خالد مهدي، ونائب مدير الإدارة الأفريقية في صندوق النقد الدولي د.كاتريونا بيورفيلد، وأ.د.جيمس روبنسون من جامعة شيكاغو.

وحرص د.يوسف الإبراهيم في حديثه على إبراز النهج الجديد الذي يجمع جهود المنطقتين من أجل تعظيم القواسم المشتركة من دون إغفال الفوارق بينهما فيما يتعلق بالاستجابات على صعيد السياسات الاقتصادية تجاه الصدمة السلبية المزدوجة التي اقترن فيها أثر الجائحة العالمية وانخفاض أسعار النفط وغيره من السلع الأولية.

وأشار كل من د.مهدي ود.ماسانو إلى القواسم المشتركة في الدروس المستفادة من تجربتي الكويت وأنغولا في التعامل مع الجائحة، والاستراتيجيات المعدة للمضي قدما، بالإضافة إلى ما يتضمنه ذلك من دروس قد تستفيد منها بلدان أخرى غنية بالموارد الطبيعية.

يقدم كل الخدمات لجميع الفئات بطريقة مميزة

«الحمرا ـ الكويت» واحد من أفضل فنادق الكويت والشرق الأوسط

يعد فندق «الحمرا ـ الكويت» أحد أفضل الفنادق، حيث يتميز بتقديم مساحات مختلفة لإقامة مريحة وهادئة، ويقع الفندق ضمن المعالم التاريخية الرئيسية للعاصمة والتي تعتبر من الأماكن السياحية المهمة، في قلب الحي التجاري، وبجانب برج الحمراء، ويوفر الفندق ذو الأربع نجوم كل الخدمات والمرافق التي تلبي رغبات الزبائن، ويناسب الزوار من العائلات ورجال الأعمال على حد سواء، كما أنه حصل على عدة جوائز منها أفضل فندق على مستوى الشرق الأوسط من شركة Booking.com.

ويتميز الفندق بعدد من المميزات، حيث يوفر غرفا وأجنحة متنوعة وبعدة أحجام لتتناسب مع أعداد المسافرين الكبيرة والصغيرة، وبشكل خاص رجال الأعمال، كما يتضمن مركزا لرجال الأعمال وصالة مخصصة لكبار الشخصيات، مع تلبية جميع الأعمال الأساسية لدعم متطلبات هذه الفئة المتميزة.

ويضم الفندق مركزا للياقة البدنية على سطح المبنى، مما يوفر إطلالات مميزة للزبائن، مع حمامات سباحة متنوعة وساونا وغرفة للبخار، ويوجد في الفندق وبالقرب منه عدد كبير من المطاعم والمقاهي الراقية، إلى جانب جلسات عديدة، داخلية وخارجية بإطلالات خلابة على المدينة والبحر.

ويتميز فندق الحمرا ـ الكويت أيضا بمكتب خاص لسرعة تسجيل الوصول والمغادرة في الطابق الرابع.

ويقدم الفندق لنزلائه من رجال الأعمال سلة فواكه ومشروبا ترحيبيا، وصحفا يومية باللغتين العربية والانجليزية، ودخولا لصالة مركز الأعمال. وتتوافر لديه خدمات: تنظيف جاف، وتأجير السيارات، مع سائق بحسب الطلب.

أما عن خيارات تناول الطعام في فندق الحمرا ـ الكويت، فتشمل عدة أطباق مميزة مستوحاة يوفرها الفندق من المطابخ المحلية والعربية والعالمية باستخدام أجود أنواع العناصر الغذائية الطازجة، وخدمة الغرف على مدار الساعة. كما يقدم «بوفيه مفتوح» في مطعمه الخاص دسمان للوجبات الثلاث، وتشمل كل حجوزاته وجبة فطور متنوعة من الكونتيننتال. وفي بهو الفندق مقهى يقدم كل أنواع المشروبات الساخنة والباردة والكوكتيلات، مع أنواع الحلويات العربية والغربية، والوجبات الخفيفة.

دبي تلزم الشركات المحلية بإدراج أسهمها في الإمارة قبل السعي لإدراجها بالخارج

العربية.نت: أصدر حاكم دبي الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم مرسوما يلزم الشركات المحلية بإدراج أسهمها في أسواق الأوراق المالية في إمارة دبي قبل السعي لإدراجها في أي من أسواق الأوراق المالية خارج الإمارة.

أما الشركات غير المحلية فعليها إدراج أسهمها في أسواق الأوراق المالية المحلية في إمارة دبي إذا بلغت «أرباحها السنوية أو عوائدها المالية المتأتية من مزاولة أنشطتها في إمارة دبي ما نسبته 50٪ من مجموع أرباحها السنوية أو عوائدها المالية، أو متى بلغت نسبة ما تمتلكه من أصول داخل إمارة دبي ما نسبته 50٪ فأكثر من مجموع أصولها»، بحسب المرسوم.

وتضمن المرسوم أحكاما توزعت بين الشركات المحلية والشركات غير المحلية والشركات الأجنبية لغايات إدراج أسهمها في أسواق الأوراق المالية، حيث عرف المرسوم الشركات المحلية بأنها الشركات المساهمة العامة، التي يتم تأسيسها في إمارة دبي، بما في ذلك مناطق التطوير الخاصة، والمناطق الحرة بما فيها مركز دبي المالي العالمي، ويتم ترخيصها من سلطة الترخيص المختصة وفقا للتشريعات السارية لديها. أما الشركات غير المحلية فقد عرفها المرسوم بأنها الشركات المساهمة العامة، التي يتم تأسيسها وترخيصها خارج إمارة دبي، ولديها فروع أو أصول أو أنشطة داخل الإمارة، في حين عرف الشركات الأجنبية بأنها الشركات التي يتم تأسيسها وترخيصها خارج دولة الإمارات العربية المتحدة، ويكون لديها فروع أو أصول أو أنشطة داخل إمارة دبي.

تقرير الشال

بانخفاض بلغ 493 مليون دينار عن عام 2019

4,8 مليارات دينار استثمارات 4 جهات حكومية في البورصة خلال 2020

كشف تقرير «الشال» أن إجمالي استثمارات 4 جهات حكومية (الهيئة العامة للاستثمار، المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، الهيئة العامة لشؤون القصر، والأمانة العامة للأوقاف) قد انخفضت في البورصة لتبلغ 4,83 مليارات دينار بنهاية 2020، وذلك بانخفاض بلغ 493 مليون دينار عن عام 2019، مستندا إلى ما نشره «مركز الجمان» حول تفاصيل ملكيات معلنة لعدد من المؤسسات العامة.

وبحسب التقرير، فأن أكبر قيمة للملكيات المعلنة كانت للهيئة العامة للاستثمار التي ارتفع عدد ملكياتها إلى 9 شركات مدرجة في نهاية 2020 مقارنة بـ 8 شركات في نهاية 2019 بإضافة شركة شمال الزور الأولى للطاقة والمياه التي أصبحت مدرجة في البورصة، وتراجعت قيمة ملكياتها في تلك الشركات من نحو 2,260 مليار دينار، إلى نحو 2,14 مليار دينار مع إقفالات نهاية 2020، أي حققت تراجعا في قيمة استثماراتها بنسبة 5٪ وبحدود 113 مليون دينار أي أقل من نسبة تراجع مؤشر البورصة العام. وساهم سهم «بيتك» بأعلى تراجع وبنحو 110,1 ملايين دينار من التراجع في تلك القيمة، وساهمت الشركة الكويتية للاستثمار بثاني أعلى تراجع وبنحو 12,2 مليون دينار من تلك القيمة، وساهم بنك وربة بثالث أعلى تراجع بنحو 11,3 مليون دينار من تراجع القيمة، بينما ساهمت شركة «زين» بنحو 7,2 ملايين دينار من ارتفاع تلك القيمة، وساهمت 5 شركات من أصل الـ 9 شركات بخسائر في القيمة بنحو 137,4 مليون دينار.

ولم تكن مساهمة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية في قيمة استثماراتها في بورصة الكويت بعيدة عن حجم مساهمة الهيئة العامة للاستثمار، ولكن انتشارها أوسع وشملت 33 شركة. وكانت قيمة استثمارات المؤسسة في نهاية 2019 بحدود 2,05 مليار دينار، وحققت تراجعا في القيمة الرأسمالية بنسبة 14,4٪ أي أعلى من تراجع المؤشر العام، وبلغت قيمة استثماراتها في نهاية 2020 نحو 1,75 مليار دينار منخفضة بنحو 296 مليون دينار. وفي خلاصة، تراجعت أسعار 25 شركة ضمن محفظتها، بينما ارتفعت أسعار 5 شركات، إضافة إلى دخول استثمار معلن في 4 شركات جديدة خلال 2020، وخروج شركة واحدة من استثمارات المحفظة. وأكبر تراجع في القيمة ضمن محفظتها حققه البنك الأهلي المتحد ـ البحرين وكان بحدود 122 مليون دينار كويتي، تلاه بنك الكويت الوطني بانخفاض بحدود 61,7 مليون دينار، ثم انخفاض «بيتك» بنحو 54,3 مليون دينار.

ثالث المساهمات المؤثرة للمؤسسات العامة كانت للهيئة العامة لشؤون القصر، وبلغت قيمة مساهماتها المعلنة في 3 شركات في نهاية 2019 نحو 604 ملايين دينار، وبلغت مع نهاية 2020 نحو 555 مليون دينار بخسائر بحدود 8,1٪. وحقق الاستثمار في «بيتك» انخفاضا في القيمة الرأسمالية بنحو 47,9 مليون دينار أو بنسبة 8,1٪.

رابع المساهمات للأمانة العامة للأوقاف، ولديها مساهمتان معلنتان فقط، واحدة منهما رئيسية، وبلغت قيمة استثماراتها في نهاية 2019 نحو 420 مليون دينار، وبلغت في نهاية 2020 نحو 385 مليون دينار محققة تراجعا 8,3٪ وتراجعا في القيمة الرأسمالية بحدود 35 مليون دينار، ضمنها نحو 33,4 مليون دينار مصدرها بيت التمويل الكويتي.

ذلك يعني أن صافي الانخفاضات في قيمة استثمارات الجهات الأربع في أسهم الشركات المدرجة في بورصة الكويت بلغ نحو 493 مليون دينار، ونحو 87٪ من ذلك الانخفاض في القيمة مصدره 3 شركات، هي «بيتك» و«الأهلي المتحد ـ البحرين» و«الوطني».

البنوك المحلية راكمت مخصصات عالية لمواجهة الأزمات

قال تقرير «الشال» ان بنك الكويت المركزي أصدر بيانا الأسبوع الفائت سمح للبنوك من خلاله بتوزيع أرباح نقدية عن عام 2020، وهو تسامح مشروط بعدم استفادة البنك من أموال دعم، ومشروط بسلامة أوضاع البنك المالية.

وتوقع التقرير أن غالبية البنوك سوف تجتاز شرط عدم الإفادة من أموال دعم بشكل مباشر أو غير مباشر، وبدايته كانت إعلان توزيعات كل من بنك الكويت الوطني وبنك بوبيان، وكما يبدو من محتوى البيان أن هناك شعورا بالاطمئنان إلى سلامة الأوضاع المالية لمعظم البنوك.

وذكر التقرير أن بنك الكويت المركزي، وهو مؤسسة شديدة التحفظ، طالب البنوك بزيادة كبيرة في مخصصاتها، والبيانات المالية لها حتى سبتمبر 2020 تؤكد ارتفاع مصروف المخصصات عن الفترة المماثلة من 2019 بنحو 56,4٪. وذلك يعني أن قطاع المصارف المحلي قد راكم مخصصات عالية تكفي لبناء مصدات لمواجهة تطورات الأوضاع إن جاءت غير مواتية، ويبدو أن أسوأ ما في أزمة «كوفيد-19» من زاوية تأثيراتها الاقتصادية على العالم، قد أصبح خلفنا. والبنوك التي قد لا تجتاز اختبار مراجعة وتحليل بياناتها المالية، سوف تكون قليلة إن وجدت، وهي تلك التي عجزت عن الحفاظ على نمو نشاطها الائتماني ومؤشراتها المالية عند الحد الأدنى المطلوب رغم خفض المتطلبات الرقابية، أو تلك التي لم تحقق أرباحا حتى تقوم بتوزيعها.

ومن المؤكد أن معايير مهنية ومعلنة هي ما سوف يفصل ما بين السماح لبنك وعدم السماح لآخر بتوزيع أرباح، ولكن، الأهم هو أن البيان، ورغم الظروف المحلية الصعبة، يؤكد سلامة أوضاع كل القطاع المصرفي.

الحكومة القادمة قد تراجع مشروع موازنة 2022/2021

تناول تقرير «الشال» الأسبوعي تقدير وزارة المالية للنفقات والإيرادات العامة لمسودة موازنة السنة المالية 2022/2021، حيث تشير الأرقام المنشورة إلى أن حجم النفقات العامة بلغ 23,08 مليار دينار، وإلى تقدير حجم الإيرادات العامة بنحو 10,99 مليارات دينار، من ضمنها نحو 9,12 مليارات دينار إيرادات نفطية أو ما نسبته نحو 83,5٪ من جملة الإيرادات المقدرة. وقدرت الوزارة سعرا لبرميل النفط الكويتي بحدود 45 دولارا أو أعلى بنحو 50٪ عن تقديرات أغسطس 2020، ورغم ذلك، بلغ حجم عجز الموازنة المحتمل نحو 12,1 مليار دينار أو نحو 32٪ من حجم الناتج المحلي الإجمالي المقدر لعام 2020. وارتفاع النفقات العامة المقدرة من 21,55 مليار دينار للسنة المالية الحالية إلى أكثر قليلا من 23 مليار دينار، يعني نمو النفقات العامة بنحو 6,9٪، وهو اتجاه مناقض ومسار معاكس لسياسات الإصلاح المالي الموعودة. وتوزيع النفقات العامة على أبواب الموازنة المختلفة هو نفس التوزيع التقليدي، أو نحو 85٪ ضمنها إنفاق جار، والـ 15٪ الأخرى والتي سميت بالإنفاق الرأسمالي، والأخيرة لا تعريف لها ولا علاقة تربطها بالأهداف المعلنة للتنمية، ولا بعدد فرص العمل المستدامة المواطنة التي يمكن أن تخلقها. وبينما القلق يشمل معظم المراقبين لسياسة الحكومة المالية، سواء في الداخل أو الخارج، إن من زاوية عجزها عن مواجهة أزمة السيولة، أو من زاوية افتقارها للإبداع في وضع تصور متوسط الأجل لإطفاء حريق المالية العامة، إلا أن كل ما فعلته هو تبني نفس سياسات زمن رواج أسعار النفط. الفارق، أن ذلك لم يكن خيار، فالكل بات يعرف أنها «تتحايل» للسحب المباشر أو غير المباشر من احتياطي الأجيال القادمة، ويعرف أن كل همهما شراء بضعة شهور وربما سنة لعل ذلك يمنحها بعض الاستمرار.

ورأى التقرير أن ما شجع الحكومة على الاستمرار في شراء وقت خطر، هو احتمال أن 2020 كانت سنة جيدة، حققت في استثمارات احتياطي الأجيال القادمة عائدا مرتفعا بسبب رواج أسعار الأصول كما ورد في إشارة لوزير المالية، ولكنه رواج غير مستدام، وهو مجرد نتيجة للسياسات النقدية بالغة التوسع وعمليات التيسير الكمي.

ونظل نأمل أن السبب في استعجال الحكومة في الإعلان عن مشروع الموازنة، هو احترام المهلة الدستورية لذلك الإعلان، وأن الإعلان جاء من حكومة مهمتها تصريف العاجل من الأمور، بما يعنيه ذلك من احتمال قيام الحكومة القادمة بمراجعة جوهرية للمشروع وتقديم بديل يوحي بجدية تبني سياسات إصلاح مالي واقتصادي، ومن المؤكد أن هكذا حكومة لا يفترض أن يسمح لها بالاقتراض.